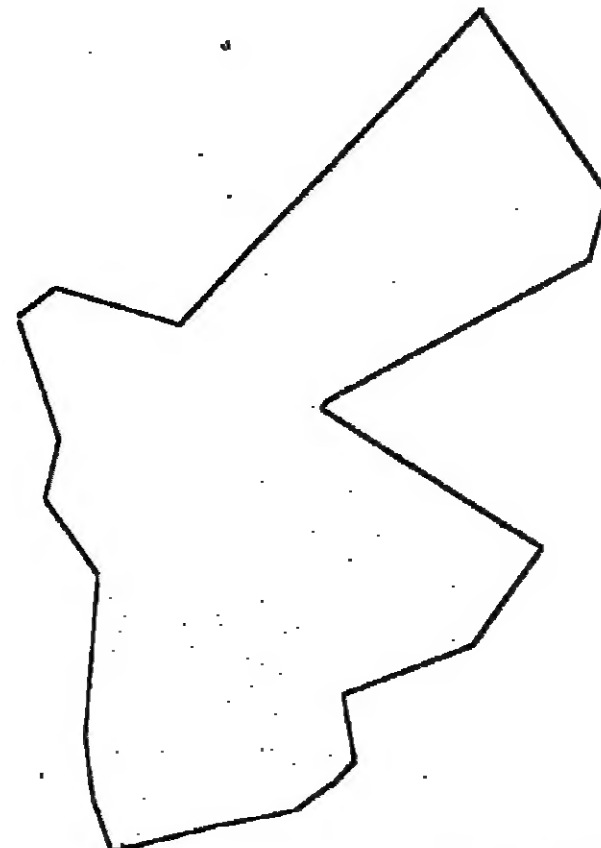


مكتبة الأصل

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية



عمان: الاثنين ١٩ شوال سنة ١٤٢٣هـ. الموافق ٢٣ كانون الأول سنة ٢٠٠٢م.

العدد: ٤٥٧٧

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

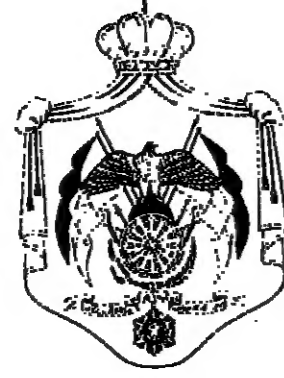
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٨



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٥٧٧ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٣

القسم الأول

رقم الصفحة	المحتويات
٦٢٠٤	- قانون مؤقت رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٢ - قانون معدل لقانون الشركات
٦٢٠٦	- قانون مؤقت رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٢ - قانون المركز الوطني لحقوق الانسان

مكتبة الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦/١١/٢٠٠٢
لصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ولأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول
اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٢

قانون معدل لقانون الشركات

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الشركات لسنة ٢٠٠٢) ويقرأ مع
القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ
عليه من تعديل قانونا واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص البند (١) من الفقرة (أ) من المادة (١٣٥) من القانون الاصلي
ويستعاض عنه بما يلي :-

١- اذا ساهمت الحكومة ، او أي من المؤسسات الرسمية العامة او أي
شخصية اعتبارية عامة اخرى في شركة مساهمة عامة تمثل في مجلس
ادارتها بما يتناسب مع نسبة مساهمتها في رأسمال الشركة اذا كانت
هذه النسبة تؤهلها لعضوية او اكثر في المجلس ، وتحرم في هذه
الحالة من المشاركة في انتخاب اعضاء المجلس الاخرين ، واذا قلت

مكتبة
مركز
الأصل

مساهمتها عن النسبة التي تؤهلها لعضوية المجلس فتمارس حقها في الترشيح لهذه العضوية والمشاركة في انتخاب أعضاء المجلس شأنها شأن أي مساهم آخر ، وفي جميع هذه الحالات يتمتع من يمثلها في المجلس بجميع حقوق العضوية ويتحمل واجباتها . ويشترط أن لا يعين أي شخص بمقتضى أحكام هذه الفقرة عضواً في أكثر من مجلس إدارة شركتين تساهم فيهما الحكومة أو المؤسسة الرسمية العامة أو الشخصية الاعتبارية العامة بما في ذلك الشركات العربية والاجنبية التي تساهم فيها أي من هذه الجهات .

٢٠٠٢/١١/٢٦

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء مستطفي القيسي	نائب رئيس الوزراء ووزير العدل فارس النابلسي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير الخارجية الدكتور مروان المصري	وزير التعليم الادارية الدكتور محمد الذنيبات	وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الاعلام الدكتور محمد عطاش العلوان
وزير السياحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي	وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة المهندس حملي أبو غيدا	وزير المالية الدكتور ميشيل ماركو
وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور احمد هليل	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الراعي	وزير للتربية والتعليم ووزير للتعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة الدكتور خالد طوقان
وزير النقل نادر الذهب	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير العسل المهندس مزاحم المحيسن	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله
وزير الصحة الدكتور وليد المعالي	وزير الدخيلة قلطان المجالي	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور رويده المعايطة	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة محمد سامر الطويل	وزير الزراعة والثروة حيدر محمود

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور ———— وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٣ نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضح التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠٢

قانون المركز الوطني لحقوق الانسان

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون المركز الوطني لحقوق الانسان لسنة ٢٠٠٢)

ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني

المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المركز : المركز الوطني لحقوق الانسان .

المجلس : مجلس ائماء المركز .

الرئيس : رئيس المجلس .

الامانة العامة : الامانة العامة للمركز .

المفوض العام : المفوض العام لحقوق الانسان بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٣-١- يؤسس في المملكة مركز يسمى (المركز الوطني لحقوق الانسان) يتمتع

بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ، وله بهذه الصفة القيام

بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك ابرام العقود وتملك الاموال

المنقولة وغير المنقولة وله حق التقاضي .

مكتبة
الأصل

- ب- يمثل الرئيس المركز لدى الغير ، وله بقرار من المجلس ان ينيب عنه لهذه الغاية ايا من اعضاء المجلس او المفوض العام او ان يوكل محاميا لتمثيل المركز في الاجراءات القضائية او الادارية .
- ج- يكون المقر الرئيسي للمركز في مدينة عمان وله فتح فروع وانشاء مكاتب في أي مكان في المملكة .

المادة ٤- يهدف المركز الى ما يلي :-

- أ- تعزيز مبادئ حقوق الانسان في المملكة باستلهاهم رسالة الاسلام السمحة ، وما تضمنه التراث العربي الاسلامي من قيم ، وما نص عليه الدستور من حقوق ، وما اكدته المواثيق والعهود الدولية من مبادئ .
- ب- الاسهام في ترسيخ مبادئ حقوق الانسان في المملكة على صعيدي الفكر والممارسة ، وعدم التمييز بين المواطنين بسبب العرق او اللغة او الدين او الجنس .
- ج- تعزيز النهج الديمقراطي في المملكة لتكوين نموذج متكامل ومتوازن ، يقوم على اشاعة الحريات وضمن التعددية السياسية ، واحترام سيادة القانون ، وضمن الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- د- السعي لانضمام المملكة الى المواثيق والاتفاقيات العربية والدولية الخاصة بحقوق الانسان .

المادة ٥- يعمل المركز على تحقيق اهدافه بالوسائل والاساليب التالية :-

- أ- التحقق من مراعاة حقوق الانسان في المملكة ، لمعالجة أي تجاوزات او انتهاكات لها ، ومتابعة اتخاذ الاجراءات اللازمة لهذه الغاية بما في ذلك تسويتها او احوالها الى السلطة التنفيذية او التشريعية او المرجع القضائي المختص لايقاها وازالة آثارها .
- ب- السعي لتدريس مبادئ حقوق الانسان في مستويات التعليم المختلفة .

- ج- اعلان المواقف واصدار البيانات المتعلقة بقضايا حقوق الانسان في المملكة .
- د- اجراء الدراسات والبحوث القانونية والسياسية والاجتماعية والتربوية والفكرية المتعلقة باهداف المركز .
- هـ- عقد المحاضرات والندوات والمؤتمرات المتعلقة باهداف المركز والمشاركة في الانشطة المماثلة وذلك مع التقيد باحكام التشريعات النافذة ذات العلاقة .
- و- تنظيم الدورات التدريبية والحلقات الدراسية والتثقيفية .
- ز- تأليف الكتب واصدارها ونشرها .
- ح- اصدار التقارير والنشرات الدورية وغير الدورية .
- ط- الاسهام في البرامج والندوات والحوار التلفزيوني والاذاعي وفي اعداد المواد الصحفية .
- ي- تبادل المعلومات والخبرات مع الجمعيات والمنظمات الوطنية والعربية والمؤسسات الاقليمية والدولية المماثلة .
- ك- وضع التوصيات وتقديم الاقتراحات اللازمة لصون حقوق الانسان في المملكة .
- ل- انشاء قاعدة للبيانات المتعلقة بحقوق الانسان .
- م- اقتراح التشريعات ذات العلاقة باهداف المركز .

المادة ٦-أ- يتمتع المركز باستقلال تام في ممارسة الشطته وفعالياته الفكرية والسياسية والانسانية المتعلقة بحقوق الانسان .

- ب- لا يجوز تفتيش مقر المركز وفروعه في المملكة الا بأمر قضائي ، وبحضور المدعي العام المختص على ان يتم تبليغ المركز بذلك ، ويعتبر باطلا كل اجراء مخالف لذلك .

مكتبة
الأصل

المادة ٧- يتولى المركز مراقبة التجاوزات التي تقع على حقوق الانسان والحريات العامة في المملكة ، والسعي لوقف أي تجاوز عليها .

المادة ٨- للمركز ان يطلب أي معلومات او بيانات او احصاءات يراها لازمة لتحقيق اهدافه من الجهات ذات العلاقة .

المادة ٩- للمركز الحق فيما يلي :-

- أ- زيارة مراكز الاصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف ودور رعاية الاحداث وفق الاصول المتبعة .
- ب- زيارة أي مكان عام يبلغ عنه انه قد جرى أو تجري فيه تجاوزات على حقوق الانسان .

المادة ١٠- يلتزم المركز بما يلي :-

- أ- المحافظة على سرية مصادر المعلومات والبيانات والوثائق التي ترد اليه وذلك بناء على طلب مقدمها او في الحالات التي تستوجب ذلك .
- ب- عدم استخدام البيانات والمعلومات التي حصل عليها المركز لغبر تحقيق اهدافه .
- ج- الامتناع عن النظر في أي شكاوى ترد غفلاً من اسم مرسلها وتوقيعه وعنوانه او تكون منطوية على اساءة استعمال الحق في تقديم الشكاوى .

المادة ١١- يقدم المركز الى مجلس الوزراء ومجلس الامة تقريره السنوي عن اوضاع حقوق الانسان والحريات العامة في المملكة .

المادة ١٢- مع مراعاة احكام التشريعات النافذة ، للمركز ان يصدر البيانات والنشرات والمطبوعات الدورية وغير الدورية ، لتحقيق الاهداف المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ١٣- للمركز الحق في الاتصال بالمؤسسات الوطنية والجمعيات العربية والمنظمات الاقليمية والدولية ذات الاهداف المماثلة ، والتعاون معها في مجالات حقوق الانسان .

المادة ١٤- أ- يتولى الاشراف على المركز وادارته مجلس أمناء لا يتجاوز عدد اعضائه الواحد وعشرين عضواً ، يعين رئيسه واعضاؤه بأرادة ملكية سامية بناء على تنسيب من رئيس الوزراء ويجوز وبالمطابقة ذاتها انتهاء عضوية أي منهم بتعيين بديل له للمدة المتبقية من عضويته .

- ب- يختار المجلس من بين اعضائه نائباً للرئيس يقوم مقامه عند غيابه .
- ج- مدة المجلس اربع سنوات قابلة للتجديد .

المادة ١٥- يتولى مجلس الامناء المهام التالية :-

- أ- رسم السياسة العامة للمركز ومراقبة تنفيذها .
- ب- دراسة خطة العمل السنوية للمركز واقرارها .
- ج- اقرار وسائل تطوير المركز وتفعيل انشطته وتقويمها .
- د- دراسة التقرير السنوي لحقوق الانسان في المملكة واقراره .
- هـ- العمل على تنمية مصادر دخل المركز .
- و- بحث المسائل والامور المحالة اليه من الامانة العامة ، واتخاذ القرارات بشأنها .

مكتبة
الأصل

ب- الاشراف على أنشطة المركز وفعالياته المختلفة في مجال حقوق الانسان .

ج- اعداد خطة العمل السنوية للمركز .

د- الاشراف على شؤون المركز التنظيمية والادارية والمالية ، بما في ذلك شؤون الموظفين .

هـ- ادارة اموال المركز وممتلكاته المنقولة وغير المنقولة واستثمارها وفقاً للاسس التي يقرها مجلس الامناء .

و- اعداد التقرير السنوي والتقريرين المالي والاداري واي تقارير اخرى تتعلق باعمال المركز واهدافه .

ز- اعداد مشروع الميزانية العمومية والحسابات الختامية .

المادة ٢١- يتولى امين الصندوق في المركز الاشراف على السجلات المالية والحسابات ومستندات الصرف والقبض وتنظيمها ، ويوقع على سندات الصرف مع المفوض العام للمركز .

المادة ٢٢- تكون الموارد المالية للمركز مما يلي :-

أ- الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة .

ب- ريع الأنشطة والمشاريع المالية والثقافية التي يقوم بها .

ج- التبرعات والهبات واي موارد اخرى يقرر المجلس قبولها شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها .

د- الوصايا والوقف .

المادة ٢٣- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ، يعفى المركز وامواله ومعاملاته واداراته غير الاستثمارية من جميع الضرائب والرسوم على اختلاف أنواعها .

المادة ٢٤- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٥- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٢/١٢/٣

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد حمدان
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيبيشات	وزير دولة للشؤون السياسية ووزير الاعلام الدكتور محمد علاش العدوان	وزير التربية الادارية الدكتور محمد الذبيبات	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الرعبي	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر
وزير السياحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر	وزير الصحة الدكتور وليد المعاني
وزير الأوقاف والشؤون والمسكنات الاسلامية الدكتور احمد هليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حاتم الناصر	وزير الصحة الدكتور وليد المعاني
وزير الثقل لنادر الذهبي	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله	وزير الصحة الدكتور وليد المعاني	وزير الصحة الدكتور وليد المعاني
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير الداخلية قحطان المجالي	وزير الصحة الدكتور وليد المعاني
وزير الثقافة حيدر محمود	وزير الزراعة طارق الفايز	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة محمد سامر الطويل	وزير الثقافة حيدر محمود

هكذا من الأصل